ولو كان ذلك طلا متخار جا لجسد وهو المشهور وعليه ان
تداوا به شرب الحد ولو فعله لحق الموت بقتله والحدود
سوط وضرب معتدل بين قاعد ابلا ربط ولا شد ليد
بظهر وكتفيه يعني ان الحد في الزنا يضرب في القذف
وفي التعزير وفي الشرب تكون بسوط معتدل وضرب
معتدل قال في كتاب الرجم من المدونة صفة الضرب
في الزنا والشرب والغرية والتعزير ضرب وسط ضرب
بين ضربين ليس بالمبرح ولا بالخفيف ولم يحد
ما لكرحمه الله ضارب يده الى جنبه ولا يجزيه في الضرب
في الحدود قصيب ونشاكه ولا دره ولكن السوط وانما
كانت الدرة عمر للادب قال الجزولي وصفة السوط ان
يكون من جلد وحد ولا يكون له راس وان يكون راسه
لينا ويقبض عليه بالخنصر والبنصر والوسطى
ولا يقبض عليه بالسبابة والابهام ويعقد عليه
عقد الشعيرين ويقوم رجله اليمنى ويخرج رجله
اليسرى اليمنى وصفة عقد الشعيرين ان يعطف
السبابة حتى تلقى الكف ويجعل الابهام عليها ويكون
المضروب قائما معتدلا ممدد اليدين قاعدا ابلا ربط ولا شد ويكون الحد
في ظهره وفي كتفيه دون ما عداهما قال الباجي
عن محمد لا يتوقى بضرب الحد قوي ولا ضعيف ولكن
وسط الرجال ويضرب على الظهر والكتفين دون
سائر الاعضاء والحدود قائما عريان الايدي والابر بط ويحل له
بداه الا التي اجمع الان لا يقع الضرب موقعه بان يضطرب
منتقلا فيترك وجرد الرجل والمراة مما يقي الضرب بل
ويدب جعلها في قمة يعني ان الرجل تجرد من سوى

ما يستر

ما يستر عورته عند اقامة الحد عليه واما المراة فانها تجرد
مما يقيها الضرب فقوله مما يقي الضرب يرجع للمراة
فقط فيبقى في المقاربة ان يبقى قوله على الرجل ثم
يبتدئ بقوله والمراة واذا اقيم عليها الحد يستحب
ان تجعل في قفة ويجعل تحتها تراب ويبل بالماء لئلا
يستر ويجزي الضرب عليها ولا يفرق الا ان يخشى
من توالية اهلاك فيفرق ويعزر الامام لمعصيته الله
تعالى او لحق ادمي حبسا يوما وبالاقامة وشرح
العمامة وضربا بسوط وغيره وان زاد على الحد اوابى
على النفس وحقوق ما سيريه لما فرغ من الكلام على
الحدود التي جعل الشارع فيها شيئا معلوما الحل
شرع في الكلام على العقوبة التي ليس فيها شيء
معلوم بل يختلف باختلاف الناس واقوالهم وافعالهم
والمعنى ان الامام يعزر لمعصية الله كالاكل في رمضان
لغير عذر او لحق ادمي كشتم الحر وضربه او اذاه
بوجه والتعزير يرجع فيها الى اجتهاد الامام بلا عتبار
القائل والمقول له والقول والخلو عن حق الله او ادمي
حقه على كل مكلف ترك اداه لغيره لكن لما كان هذا القسم
انما ينظر فيه بالنسبة لحق الادمي جعل قسيما للاول
وبعبارة المراد بحق الادمي ماله اسقاطه وبمعصية
الله ما ليس للحد اسقاطه وانما قدر لحق الادمي
بما ذكر لانه ليس لنا معصية يتمحض فيها لحق الادمي
لان المعصية فيها لحق الله تعالى وهو منهيه واذا
قيل ما من حق لادمي الا وفيه حق لله قلنا ان سلم
تمحض الحق فيه لله اذا جاز فاعله تائبا فانه يسقط

Copyright King Saud University